



بمناسبة

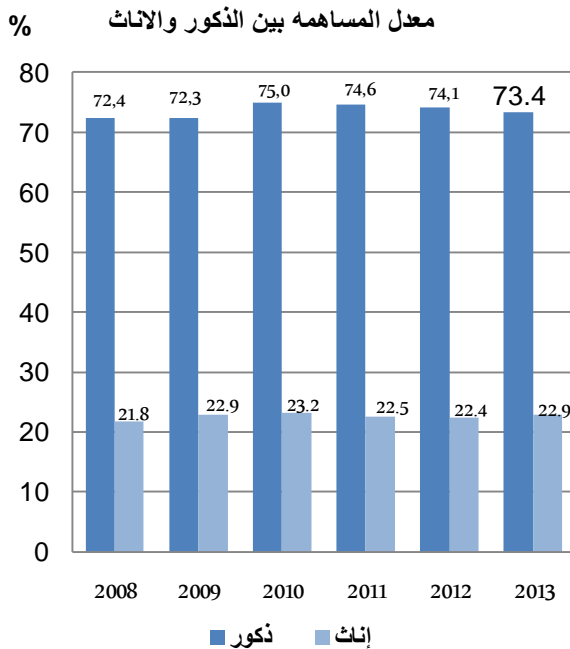
اليوم العالمي للعمل اللائق

مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي ثلاثة أضعاف مساهمة الإناث

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اليوم الأربعاء الموافق 8/ 10/ 2014 بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للعمل اللائق والذي يحتفل به في السابع من أكتوبر من كل عام ويوافق قرار الكونفيدرالية النقابية العالمية عام 2008 لتعزيز فكرة العمل اللائق وتأكيد عزم العاملين والنقابات في العالم للوقوف صفاً واحداً للحصول على الحقوق الأساسية للعاملين وخاصة حقهم في العمل اللائق والكرامة.

ويستعرض البيان أوضاع وظروف العمل والعمال في جمهورية مصر العربية من واقع بحث القوى العاملة لعام 2013 الذي يشير للآتي:

73.4 % معدل المساهمة بين الذكور مقابل 22.9 % بين الإناث



- يشير مفهوم العمل اللائق إلى تعزيز الفرص للجميع للحصول على فرص عمل منتجة في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة، وتشير نتائج بحث القوى العاملة لعام 2013 إلى أن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) بلغ 48.5% من إجمالي السكان على مستوى إجمالي الجمهورية عام 2013.

- وتؤكد فكرة العمل اللائق على أهمية المساواة بين كل من الذكور والإناث وعدم التمييز بينهم في حق الحصول على فرص عمل متساوية وقد أظهرت البيانات التفاوت الملموس بين كل من الذكور والإناث في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي حيث بلغ معدل مساهمة الذكور 73.4% مقابل 22.9% للإناث. مما يشير إلى ارتفاع معدل المساهمة في

النشاط الاقتصادي بين الذكور إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها بين الإناث، وتوضح البيانات أن هذا التفاوت هو النمط السائد في سوق العمل المصري.

• عناصر العمل اللائق:

إن فكرة العمل اللائق تنطوي على عدد من العناصر من أهمها:
* ديمومة العمل (العمل الدائم):

66.7% من العاملين بأجر يعملون في عمل دائم

- سجلت نسبة العاملين في عمل دائم 66.7% من إجمالي العاملين بأجر وترتفع هذه النسبة إلى 85.4% بين الإناث مقابل 62.8% للذكور.

- سجلت نسبة العاملين في عمل دائم بالقطاع الحكومي أعلى نسبة حيث بلغت 95.5% يليها العاملين في القطاع العام والأعمال العام بنسبة 94.6% وسجلت أقل نسبة للعاملين في عمل دائم في القطاع الخاص (خارج المنشآت) بنسبة 15.3%.

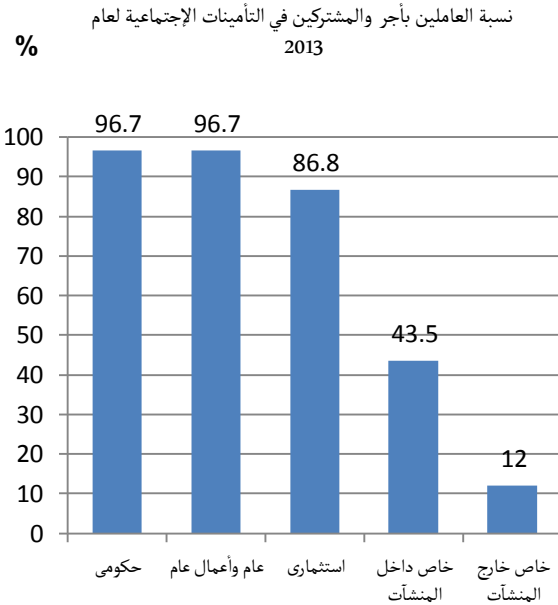
* الحماية الاجتماعية والصحية:

مما لا شك فيه أن توافر الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين لها أثر كبير في إحساس العمال بالاستقرار والأمان وتشير نتائج البحث إلى :

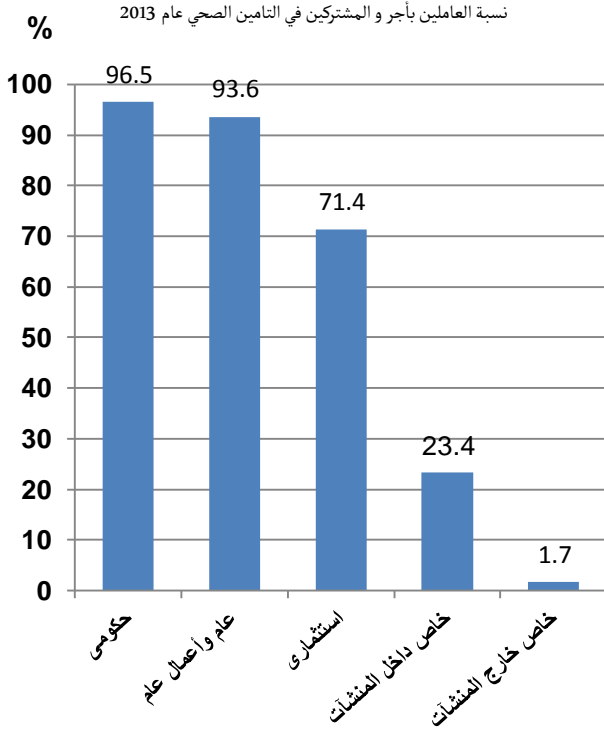
59.1% من العاملين بأجر مشتركين في التأمينات الاجتماعية

- سجلت نسبة العاملين المشتركين في التأمينات الاجتماعية 59.1% من جملة العاملين بأجر وترتفع هذه النسبة إلى 82.3% بين الإناث مقابل 54.2% للذكور.

- ترتفع نسبة العاملين المشتركين في التأمينات الاجتماعية في القطاع الحكومي لتصل إلى 96.7% من جملة العاملين بأجر في كل من القطاع الحكومي و القطاع العام والأعمال العام ثم العاملين بالقطاع الاستثماري بنسبة 86.8% ، وسجل القطاع الخاص أقل نسبة للعاملين المشتركين في التأمينات الاجتماعية وبصفة خاصة العاملين خارج المنشآت بنسبة 12% فقط .



50.2 % من العاملين بأجر مشتركين في التأمين الصحي



- سجلت نسبة العاملين المشتركين في التأمين الصحي 50.2% من جملة العاملين بأجر وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى 78% مقابل 44.4% بين الذكور.

- ترتفع نسبة العاملين المشتركين في التأمين الصحي في القطاع الحكومي لتصل إلى 96.5% من جملة العاملين بأجر يليها العاملين بالقطاع العام و الأعمال العام بنسبة 93.6% ثم الاستثمار بنسبة 71.4%، وتبلغ هذه النسبة 23.4% بين العاملين في القطاع الخاص داخل المنشآت، بينما سجل القطاع الخاص خارج المنشآت أقل نسبة للعاملين المشتركين في التأمين الصحي حيث بلغت النسبة 1.7% فقط من جملة العاملين بأجر.

57.8 % من العاملين بأجر يعملون بعقد قانوني

تتضمن العناصر الأساسية للعمل اللائق توافر عقد عمل قانوني مكتوب بين العامل وصاحب العمل، وتشير مؤشرات بحث القوى العاملة لعام 2013 إلى:

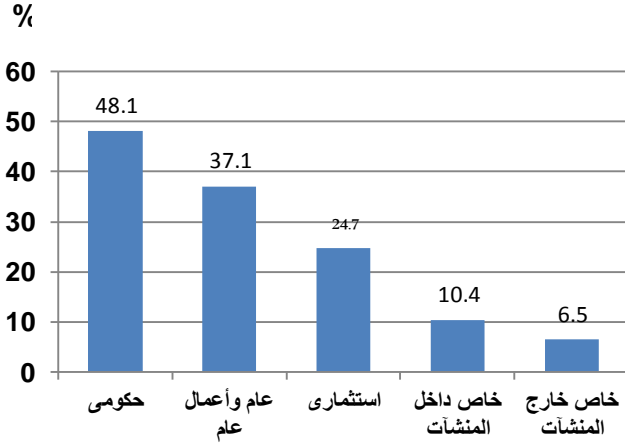
- سجلت نسبة العاملين بعقد قانوني 57.8% من جملة العاملين بأجر وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 86.9% مقارنة بنسبة 51.7% بين الذكور.
- ترتفع نسبة العاملين بعقد قانوني في القطاع الحكومي حيث تبلغ 99.5% ويليهما العاملين بالقطاع العام والأعمال العام بنسبة 98.3%، ثم العاملين بالقطاع الاستثماري بنسبة 94.2% ثم العاملين بالقطاع الخاص داخل المنشآت بنسبة 45%. وتصل هذه النسبة إلى أقل مستوياتها بين العاملين في القطاع الخاص خارج المنشآت حيث تبلغ 1.2% فقط من جملة العاملين بأجر.

25.8 % من العاملين بأجر مشتركين في نقابات عمالية أو مهنية

تؤكد موثائق العمل الدولية على أهمية الحوار الإجتماعي في بيئة العمل التي تتمثل في اشتراك العاملين في نقابات عمالية أو مهنية، ووفقاً لنتائج بحث القوى العاملة لعام 2013:

- سجلت نسبة العاملين الأعضاء في نقابات عمالية أو مهنية 25.8% من جملة العاملين بأجر وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 41.6% مقابل 22.3% للذكور.

نسبة العاملين بأجر والمشاركين في نقابات عمالية ومهنية عام 2013



- ترتفع نسبة العاملين الأعضاء في نقابات عمالية أو مهنية بين العاملين في القطاع الحكومي حيث تبلغ 48.1% من جملة العاملين بأجر يليها القطاع العام والأعمال العام بنسبة 37.1% ثم القطاع الاستثماري بنسبة 24.7% وتنخفض هذه النسبة بين العاملين في القطاع الخاص داخل المنشآت لتصل إلى 10.4% في حين تبلغ 6.5% بين العاملين خارج منشآت القطاع الخاص.

46.7 متوسط عدد ساعات العمل في الاسبوع

- تشير نتائج بحث القوى العاملة لعام 2013 إلى أن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين بأجر بلغ 46.7 ساعة .
- يرتفع متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين الذكور 47.5 ساعة مقارنة 43.2 ساعة للإناث.
- يرتفع متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين العاملين في أنشطة الغذاء والإقامة لتصل إلى 52.4 ساعة ، يليها العاملين في أنشطة النقل والتخزين 51.4 ساعة وينخفض متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين العاملين في الأنشطة التعليمية ليصل إلى 42.7 ساعة.
- يصل متوسط عدد ساعات العمل إلى أعلى مستوياته بين العاملين في القطاع الاستثماري حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية 49.2 ساعة، يليه القطاع الخاص بمتوسط 48.3 ساعة ثم العاملين في القطاع العام بمتوسط 46.7 ساعة وينخفض هذا المتوسط إلى 44.2 ساعة بين العاملين في القطاع الحكومي.